

Distr.: General  
22 December 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



### مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

### تقرير المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، مود دي بور - بوكيتشيو

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة منذ تعيينها في حزيران/يونيه ٢٠١٤ ويلخص الطريقة التي تنوي اتباعها في التعاطي مع ولايتها. ويتضمن التقرير أيضاً دراسة مواضيعية عن مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيع الأطفال واستغلالهم في الجنس.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-24829 220115 230115



\* 1 4 2 4 8 2 9 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١	.....	أولاً - مقدمة
٣	٨-٢	.....	ثانياً - الأنشطة
٣	٣-٢	.....	ألف - الزيارات القطرية
٣	٨-٤	.....	باء - أنشطة أخرى
		ولاية المقررة الخاصة في مجال مكافحة بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي	ثالثاً -
٥	١٦-٩	.....	المواد الإباحية
٥	١٢-٩	.....	ألف - النهج المتبع والنطاق
٦	١٦-١٣	.....	باء - أساليب العمل
٧	٨١-١٧	.....	رابعاً - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً
٧	١٩-١٧	.....	ألف - الغرض والمنهجية
٨	٢٤-٢٠	.....	باء - معلومات أساسية
٩	٤٣-٢٥	.....	جيم - استعراض القضايا والاتجاهات المتصلة بالولاية
		الاستراتيجيات الشاملة لمنع ومكافحة جرائم بيع الأطفال واستغلالهم	دال -
١٦	٨١-٤٤	.....	الجنسي التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة
٢٧	٨٩-٨٢	.....	خامساً - استنتاجات وتوصيات
٢٧	٨٤-٨٢	.....	ألف - استنتاجات
٢٨	٨٩-٨٥	.....	باء - توصيات

## أولاً - مقدمة

١- يقدّم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ١٣/٧ و ٦/٢٥. ويتضمن عرضاً للأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة منذ تعيينها الفعلي في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وملخصاً للاتجاه الذي ستسلكه في الاضطلاع بأعمالها خلال مدة ولايتها. ويتضمن الجزء الثاني من التقرير معلومات مواضيعية محدثة عن مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً.

## ثانياً - الأنشطة

### ألف - الزيارات القطرية

٢- قامت المقررة الخاصة المنتهية ولايتها بزيارة متابعة إلى هندوراس في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويقدم التقرير المتعلق بتلك الزيارة بوصفه إضافة (A/HRC/28/56/Add.1) إلى هذا التقرير.

٣- ووجهت المقررة الخاصة الجديدة طلبات من أجل زيارة كل من أرمينيا وبلغاريا والجمهورية الدومينيكية وجورجيا وموزامبيق واليابان. وتعرب عن تقديرها البالغ للرد الإيجابي الذي تلقته من كل من أرمينيا وجورجيا وتتطلع إلى الاتفاق على تواريخ رسمية لزيارة البلدين. إضافة إلى ذلك، اقترحت المقررة الخاصة تواريخ جديدة لزيارة الهند في عام ٢٠١٥، وجددت طلباتها المتعلقة بزيارة كل من تايلند وغامبيا وفييت نام، وذلك تجسيدا لالتزامها بمواصلة العمل الذي بدأه المقررون السابقون. وتذكر المقررة الخاصة بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٧ الذي يطلب فيه المجلس إلى الدول أن تلي تلك الطلبات من أجل تمكين المقررة الخاصة من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال، وتقدر المقررة الخاصة تقديراً عالياً الدعوتين اللتين تلقتهما من كل من حكومة بيلاروس ومصر لأداء زيارة رسمية إلى البلدين وتؤكد أنها ستضعهما في الاعتبار في إطار التخطيط لزياراتها القطرية المقبلة.

### باء - أنشطة أخرى

#### ١- المؤتمرات والحلقات الدراسية والتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة

٤- شاركت المقررة الخاصة في عدد من المؤتمرات واجتماعات الخبراء التي تناولت مسائل مشمولة بولايتها، ما أتاح لها فرصة لتبادل المعلومات بشأن المستجدات وتقاسم الممارسات السليمة وإذكاء الوعي بالمسائل ذات الأهمية التي تدخل في نطاق ولايتها. ففي يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه، حضرت المقررة الخاصة مشاوره خبراء بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعنف ضد الأطفال نظمتها في سان خوسيه الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وفي يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر، شاركت المقررة الخاصة في اجتماع الخبراء الثالث

المعني بعودة الأطفال ونقلهم عبر الحدود في الواقع العملي: أمثلة على حالات أطفال معرضين للاستغلال والاتجار وأطفال معرضين للخطر، وهو اجتماع نظمه في فيلنيوس مجلس دول بحر البلطيق. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، شاركت في يوم المناقشة العامة حول موضوع وسائط الإعلام الرقمية وحقوق الأطفال الذي نظّمته في جنيف لجنة حقوق الطفل. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت في المؤتمر السنوي بشأن حقوق الطفلة: عالم دون زواج أطفال: كيف نحقق ذلك؟ الذي نظّمته في أوسلو منظمة Plan Norway.

٥- وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت المقررة الخاصة تقريرها السنوي (A/69/262) إلى الجمعية العامة. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت في الفريق الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنترنت والعنف ضد الأطفال، الذي نظّمته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت المقررة الخاصة في اجتماع حول الجرائم الإلكترونية والأطفال عقد خلال أسبوع المنتدى العالمي للقانون والعدالة والتنمية الذي نظّمه البنك الدولي في واشنطن العاصمة. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أَلقّت المقررة الخاصة كلمة رئيسية في لندن في إطار الاجتماع الاستشاري الدولي السابع للمنظمات المعنية بمساعدة الأطفال. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حضرت اجتماعاً نظّمته في جنيف لجنة مناهضة التعذيب بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٦- وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلت المقررة الخاصة بكلمة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظّمته الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وشاركت في مناقشة أجراها فريق رفيع المستوى بشأن اتفاقية حقوق الطفل ونظمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت المقررة الخاصة في اجتماع تناول مسألة الأطفال المتنقلين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظّمته في استكهولم منظمة إنقاذ الطفولة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، شاركت في الجمعية الدولية لمنظمة إنهاء بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والاتجار بالأطفال لأغراض الجنس، المعقودة في باريس. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، شاركت في افتتاح مؤتمر القمة العالمي بشأن حماية الأطفال على الشبكة الذي نظّمته في لندن وزارة الداخلية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لتناول مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال على الشبكة.

٧- وأدت المقررة الخاصة، منذ تعيينها، أربع زيارات عمل إلى جنيف وزيارتي عمل إلى نيويورك أجرت خلالها مشاورات أولية مع عدد من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة بولايتها، بمن في ذلك الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والاتحاد الدولي للاتصالات، ولجنة حقوق الطفل، والمقررة الخاصة

المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وأمين صندوق التبرعات الاستئماني المعني بالأشكال المعاصرة للرق، وعدد من المنظمات غير الحكومية<sup>(١)</sup>.

٢- الرسائل ٨- ترد في تقرير الإجراءات الخاصة بشأن البلاغات (A/HRC/25/74 و A/HRC/26/21) ملخصات الرسائل الموجهة والردود الواردة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

## ثالثاً- ولاية المقررة الخاصة في مجال مكافحة بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية

### ألف- النهج المتبع والنطاق

٩- مثلما جاء في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (A/69/262، الفقرات ٨-٢٠)، تعتمد المقررة الخاصة مواصلة العمل الذي بدأه المقررون الخاصون السابقون. وفي الوقت نفسه، ستستكشف المقررة الخاصة الاتجاهات الجديدة التي يمكن أن تسلكها في إطار إنجاز ولايتها استناداً إلى رؤيتها الخاصة وإلى التحوار مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية. وستنتهج نهجاً يقوم على التشاور مع الدول الأعضاء والشركاء المعنيين ومشاركتهم. وتنوي المقررة الخاصة أداء دور ميسر لإجراء حوار عملي المنحى بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة.

١٠- وستعتمد المقررة الخاصة في تنفيذ ولايتها نهجاً يركز على الأطفال. فجميع الأنشطة المضطلع بها في سياق الولاية ستصمم على نحو يشمل المبادئ والحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. ولن يُعامل الأطفال بوصفهم مستفيدين غير فاعلين أو ضحايا أو معالين، بل سيعاملون بوصفهم أصحاب حقوق. وستعتمد المقررة الخاصة على آليات مشاركة الأطفال من أجل إقامة علاقة مباشرة مع الأطفال تتيح مراعاة ما يقدمونه من مقترحات بطريقة مجدية وفعالة. وستلتزم المقررة الخاصة في إطار ما تنجزه من أعمال بمنظور يراعي الجوانب الجنسانية وستأخذ في الحسبان الاحتياجات المختلفة للبنين والبنات والفرص المتاحة لهم، بطرق منها جمع وتحليل بيانات مصنفة واقتراح توصيات محددة بحسب نوع الجنس.

١١- وتعتمد المقررة الخاصة العمل بتنسيق وثيق مع مختلف الشركاء في الأمم المتحدة المعنيين بمعالجة الانتهاكات التي تؤثر في الأطفال، وهم تحديداً لجنة حقوق الطفل والممثلة الخاصة للأمين

(١) المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة، ومؤسسة كاريتاس الدولية، و Casa Alianza سويسرا، ومنظمة Child Rights Connect، وشبكة المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل، والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، والمنظمة الدولية لإنهاء دعارة الأطفال في السياحة الآسيوية، والشبكة الدولية للتضامن مع المنبذين (الداليت)، ومؤسسة أوك (Oak)، والمنظمة الدولية لخطوة العمل العالمية، ومنظمة إنقاذ الطفولة، والاتحاد الدولي لأرض الإنسان، وصندوق "تحت الشمس نفسها" (Under the Same Sun Fund)، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية.

العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وتنوي أيضاً العمل من أجل تحقيق التكامل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين يعالجون مسائل وشواغل شاملة ذات صلة بولايتهم. وستبذل المقررة الخاصة أيضاً ما يلزم من جهود لتعميم مسألة حماية حقوق الطفل في إطار نظام الإجراءات الخاصة. وستسعى المقررة الخاصة أيضاً إلى تعزيز التعاون مع الآليات الإقليمية، مثل المقررة الخاصة المعنية بمسألة زواج الأطفال التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمقررة المعنية بمسألة حقوق الطفل التابعة للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. إضافةً إلى ذلك، ستدعو المقررة الخاصة إلى إنشاء آلية إقليمية دائمة تُعنى بحماية حقوق الطفل في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

١٢- إن نطاق ولاية المقررة الخاصة محدد بالقرارات التي نصت على إنشاء الولاية وتجديدها، ولا سيما قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٨/١٩٩٠ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٧. ولذا فإن المقررة الخاصة ستواصل تحليل الأسباب الجذرية لبيع الأطفال واستغلالهم في الجنس؛ ومعالجة جميع العوامل التي تساهم في ذلك، بما يشمل عامل الطلب؛ وتقديم توصيات بشأن منع ومكافحة الأنماط الجديدة لهذه الظاهرة، وستواصل كذلك تحديد وتعزيز الممارسات السليمة بشأن التدابير الكفيلة بمكافحة الظاهرة؛ والترويج لاستراتيجيات الوقاية الشاملة؛ وتقديم توصيات بشأن الجوانب المتعلقة بإعادة تأهيل الأطفال الضحايا.

## باء- أساليب العمل

١٣- تعترم المقررة الخاصة، من أجل التنفيذ الاستراتيجي للولاية المسندة إليها، الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الإمكانيات التي توفرها أساليب العمل المتبعة في إطار نظام الإجراءات الخاصة (انظر الوثيقة A/69/262، الفقرات ٢١-٣٧). وستواصل المقررة الخاصة اتباع نهج متكامل في عملها من أجل مكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً بشكل فعال. وسيشمل هذا النهج تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة تهدف إلى إنشاء نظم وطنية لحماية الأطفال استناداً إلى حقوقهم. وستسعى المقررة الخاصة إلى اقتراح توصيات محددة وعملية المنحى وستشجع على تبني الممارسات السليمة.

١٤- وستحدد المقررة الخاصة المجالات ذات الأولوية استناداً إلى الثغرات والاحتياجات التي حددت سابقاً فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية المشمولة بولايتهم. ومن خلال ما ستقوم به من زيارات قطرية، تعترم المقررة الخاصة مساعدة الدول في مساعيها من أجل منع ومكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، وتعزيز الدور الوقائي لمنظومة الإجراءات الخاصة عن طريق تسليط الضوء على الحالات التي يمكن أن تتفاقم وتتحوّل إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وسترد المقررة الخاصة على ما يردها من معلومات بشأن الانتهاكات الفردية المزعومة وشواغل حقوق الإنسان المتعلقة بالتشريعات والسياسات والممارسات التي تندرج في نطاق ولايتهم وذلك عن طريق توجيه رسائل إلى الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المعنية بمنع الانتهاكات وحماية حقوق الطفل.

١٥- وستعمل المقررة الخاصة على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من فرص التوعية التي ستوفر في تاريخين تذكاريين في عام ٢٠١٥، هما ذكرى مرور ٢٥ عاماً على إنشاء الولاية وذكرى مرور ١٥ عاماً على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. إضافةً إلى ذلك، سيُحتفل في عام ٢٠١٦ بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الأول لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، وتعتزم المقررة الخاصة دعم أنشطة الدعوة ذات الصلة التي تحث على تنفيذ الالتزامات السياسية التي اعتُمدت في ذلك المؤتمر العالمي والمؤتمرات التي أعقبته.

١٦- وستابع المقررة الخاصة عن كثب المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل أن يتحقق بحلول عام ٢٠٣٠ الهدف المتمثل في إنهاء ما يتعرض له الأطفال من اعتداء وعنف واستغلال جنسي.

## رابعاً- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً

### ألف- الغرض والمنهجية

١٧- تقدم المقررة الخاصة، بناءً على العمل الذي اضطلع به المقررون السابقون، تقريرها المواضيعي الأول بشأن مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وتستكمل في هذا الفرع الدراستين اللتين قدمهما المقرران الخاصان السابقان حول هذا الموضوع في عام ٢٠٠٥ (E/CN.4/2005/78، Corr.1 و Corr.2) وفي عام ٢٠٠٩ (A/HRC/12/23)، وتهدف إلى بيان الاتجاهات والأشكال والتحديات والتهديدات والاستجابات الجديدة المتعلقة بهذه الظاهرة، والصكوك القانونية المتوفرة والممارسات السليمة التي تساعد على منع هذه الآفة ومكافحتها.

١٨- وأعد هذا التقرير استناداً إلى استعراض شامل للمؤلفات التي تركز على مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال على الشبكة وإلى دراسات محددة تخص مناطق مختلفة من العالم ومشاورات أُجريت مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بإنجاز البحوث والمساعدة في وضع السياسات المتعلقة بهذا الموضوع. وشكلت الاجتماعات الأخرى التي حضرتها المقررة الخاصة فرصة لجمع عناصر محدثة إضافية.

١٩- وتود المقررة الخاصة أن تشكر الجهات صاحبة المصلحة التالية على ما قدمته من معلومات: المؤسسة الدولية لإنهاء بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والاتجار بالأطفال لأغراض الجنس، والمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين، ومنظمة إنقاذ الطفولة، وشبكة خدمات المساعدة على الإنترنت INHOPE، وفرقة العمل العالمية للقضايا الإلكترونية، والاتئلاف العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

## باء- معلومات أساسية

٢٠- الأطفال هم من بين أكثر الفئات دراية بالتكنولوجيا الجديدة. فهم يستخدمونها لتيسير حياتهم الاجتماعية وللنفاذ إلى المعلومات والتعبير عن هويتهم<sup>(٢)</sup>. غير أن التكنولوجيا تضع أيضاً الأطفال أمام مخاطر عدة. ويسعى هذا التقرير المواضيعي إلى تحديد تلك المخاطر وبيان كيفية تحققها ويستكشف الحلول التي وُضعت من أجل التصدي لها.

٢١- وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستخدمين التواصل فيما بينهم وتسمح لهم على وجه الخصوص بالنفاذ إلى الإنترنت. وأبرز تقدم تحقق في عالم الإنترنت يجسده نمو التكنولوجيا المتنقلة التي تشمل الحواسيب المحمولة وأجهزة التصفح اللوحية والهواتف الجوال. أما الصنف الأخير، فقد شهد تطورات كبرى منذ الجيل الوسيط بين الجيلين الثاني والثالث (2.5G) من الهواتف الجوال، وهي التطورات التي أتاحت النفاذ إلى الإنترنت. ويعني ظهور الجيلين الثالث والرابع من الهواتف الجوال أن سرعة النفاذ إلى الإنترنت أصبحت تضاهي سرعة تكنولوجيا الإنترنت التقليدية.

٢٢- وفي عام ٢٠١٣، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العالم ٢,٨ مليار مستخدم، أي نحو ٤٠ في المائة من سكان العالم. ومع ذلك، يُشار إلى وجود تفاوتات إقليمية كبرى في معدلات النفاذ إلى الإنترنت. فمعدل النفاذ يبلغ نحو ٧٠ في المائة في أوروبا ونحو ٨٥ في المائة في أمريكا الشمالية. وبالمقابل، يبلغ معدل النفاذ إلى الإنترنت ٢١ في المائة في أفريقيا و٣٢ في المائة في آسيا<sup>(٣)</sup>. وبينما تعكس هذه الأرقام الاتجاهات العامة على المستويات الإقليمية، فإنها تحجب التفاوتات في معدلات النفاذ داخل كل منطقة.

٢٣- وتشير التقديرات، في المتوسط، إلى أن ثلث الأطفال استخدموا الإنترنت خلال الخمس سنوات الماضية<sup>(٤)</sup>، علماً أن هذا الرقم يحجب واقع البلدان التي يكاد يكون فيها استخدام الإنترنت معمماً على جميع الأطفال تقريباً. ففي أوروبا، تبلغ نسبة الأطفال من الفئة العمرية ٦-١٧ سنة الذين يستخدمون الإنترنت بانتظام ٧٠ في المائة، مع وجود بعض الفوارق بين البلدان<sup>(٥)</sup>. وفي أفريقيا، تستخدم الغالبية العظمى للأطفال شبكة الإنترنت في المقاهي

(٢) Amanda Bird et al., *Children's rights in the digital age* (Young and Well Research Centre, 2014), p. 8.

(٣) "Internet World Stats, "Internet Usage Statistics: the Internet big picture". متاح على الرابط التالي: [www.internetworldstats.com/stats.htm](http://www.internetworldstats.com/stats.htm)

(٤) الاتحاد الدولي للاتصالات، *Measuring the Information Society* (Geneva, 2013)، صفحة ١٢٧، متاح في الموقع التالي:

[www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/mis2013/MIS2013\\_without\\_Annex\\_4.pdf](http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/mis2013/MIS2013_without_Annex_4.pdf)

(٥) Sonia Livingstone and Leslie Haddon, *EU Kids Online: final report 2009* (London School of Economics and Political Science (LSE)، صفحة ٥، متاح في الموقع التالي: [www.lse.ac.uk/media@lse/research/EUKidsOnline/Home.aspx](http://www.lse.ac.uk/media@lse/research/EUKidsOnline/Home.aspx)



الإلكترونية وليس في البيت أو المدرسة<sup>(٦)</sup>، علماً أن التكنولوجيات المتنقلة بصدد إحداث تغير في استخدام الإنترنت في أفريقيا<sup>(٧)</sup>. وتكشف التقديرات المتعلقة بمنطقة آسيا تفاوتاً كبيراً بين البلدان. فماليزيا مثالاً على اقتصاد نامٍ يشهد زيادة في استخدام التكنولوجيا الجديدة، في حين تسجل الصين أحد أعلى معدلات نمو التكنولوجيا في العالم<sup>(٨)</sup>. وتشهد منطقة أمريكا اللاتينية تفاوتات مماثلة تعكس التباين في مستوى التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان. والشباب هم عموماً أصحاب الريادة في استخدام التكنولوجيا الجديدة في الاقتصادات النامية؛ ولذا يُرجح أن يكونوا سباقين في استخدام الإنترنت<sup>(٩)</sup>.

٢٤- واقترن نمو التكنولوجيا المتنقلة بتزايد عدد الأطفال الذين يستخدمون الإنترنت استخداماً شخصياً وبزيادة مطردة في متوسط الوقت الذي يقضيه الأطفال على شبكة الإنترنت<sup>(١٠)</sup>. ويبدو أن الاستخدام الفعلي للإنترنت يختلف باختلاف الأطفال. فالأطفال الصغار لا يبحثون عن الجانب الاجتماعي للإنترنت بقدر ما يبحثون عن الوصول إلى المعلومات<sup>(١١)</sup>. أما الأطفال الأكبر سنّاً (١٤-١٨ سنة) فيستخدمون الإنترنت أساساً كأداة للتواصل ويستعملونها بانتظام كوسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي.

## جيم - استعراض القضايا والاتجاهات المتصلة بالولاية

٢٥- تتيح التكنولوجيا الجديدة فرصاً عديدة للأطفال، لكنها تجعلهم أيضاً أكثر عرضة للأذى نتيجة أنشطة إجرامية من قبيل بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وعلاوةً على ذلك، أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً إلى ظهور تهديدات جديدة أو أشكال جديدة من أشكال الاعتداء، من قبيل استدراج الأطفال على شبكة الإنترنت والبث الدفقي المباشر للاعتداءات الجنسية التي تقع على أطفال.

(٦) المؤسسة الدولية لإنهاء بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والاتجار بالأطفال لأغراض الجنس  
*Understanding African Children's Use of Information and Communication Technologies (ICTs)*  
(2013)، صفحة ١٣.

(٧) مركز العدالة ومنع الجريمة واليونيسيف، *Connected Dot Com: Young People's Navigation of Online Risks*،  
(2013). يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي:  
[www.unicef.org/southafrica/SAF\\_resources\\_connecteddotcom.pdf](http://www.unicef.org/southafrica/SAF_resources_connecteddotcom.pdf)

(٨) الاتحاد الدولي للاتصالات، *Measuring the Information Society*، صفحة ٤٣.

(٩) نفس المرجع، صفحة ١٥٢.

(١٠) انظر Uwe Hasebrink، "Children's changing online experiences in a longitudinal perspective"  
(LSE، 2014). متاح في الموقع التالي:

<http://www.lse.ac.uk/media@lse/research/EUKidsOnline/EUKidsOnlineReports.aspx>

(١١) Bird et al., *Children's rights in the digital age*، صفحة ٣٢.

## ١ - استغلال الأطفال في المواد الإباحية

٢٦ - يمكن أن يُنظر إلى استغلال الأطفال في المواد الإباحية على أنه سلوك استغلالي يُرتكب باستخدام التكنولوجيا الجديدة أو تيسره تلك التكنولوجيا، وهو سلوك يحظى بقدر كبير من الاهتمام. ويُعرّف استغلال الأطفال في المواد الإباحية في المادة ٢ (ج) من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية على النحو التالي: "تصوير أي طفل، بأي وسيلة كانت، بممارسة ممارسة حقيقية أو بالمحاكاة أنشطة جنسية صريحة أو أي تصوير للأعضاء الجنسية للطفل لإشباع الرغبة الجنسية أساساً". وهو تعريف واسع النطاق يمكن أن يشمل أي تصوير غير مرئي، من قبيل النص والصوت. ويُشار في هذا الصدد إلى أن بعض الصكوك الإقليمية، من قبيل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (الفقرة ٢ من المادة ٢٠) ومسودة ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن وضع إطار عمل قانوني يفرضي إلى أمن الإنترنت في أفريقيا (المادة الثالثة-١) لا ينطبق إلا على التصوير المرئي، الذي يُقصد به عادة الصور. غير أن هذه الصكوك تشير أيضاً وبشكل متزايد إلى "المواد الإباحية الافتراضية". وثمة أيضاً تشريعات محلية قليلة تعرف استغلال الأطفال في المواد الإباحية على أنه يشمل صراحة التصوير غير المرئي<sup>(١٢)</sup>.

٢٧ - وتقضي الفقرة ١ (ج) من المادة ٣ من البروتوكول الاختياري بأن يُصنف جريمة إنتاج أو توزيع أو نشر أو استيراد أو تصدير أو عرض أو بيع أو حيازة مواد إباحية متعلقة بالطفل. وقد دعا أحد المقررين الخاصين السابقين إلى تجريم كل فرد يشارك في أي مرحلة من مراحل عملية استغلال الأطفال في المواد الإباحية (E/CN.4/2005/78، الفقرة ١٢٣)، بما يشمل مجرد حيازة المواد المسيئة، مثلما تنص على ذلك اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (الفقرة ١ من المادة ٢٠). غير أن التكنولوجيا الجديدة غيرت مدلول الحيازة؛ فبفضل نمو سرعة الربط بالإنترنت، لم يعد ضرورياً تنزيل الصور بل يمكن مشاهدتها مباشرة على الشبكة. ولذا يشترط بعض الصكوك الإقليمية الدخول المتعمد إلى مواقع المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال<sup>(١٣)</sup>، وهو نموذج يقتدي به بعض البلدان<sup>(١٤)</sup>.

٢٨ - وقد أحدثت التكنولوجيا الجديدة ثورةً في طريقة إنتاج المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال وبيعها. فالمواد المعروضة على الإنترنت التي تجسد اعتداءات جنسية على الأطفال يمكن أن تحتوي ملايين الصور<sup>(١٥)</sup>. إضافةً إلى ذلك، جدّ تغيرٌ في طريقة تجارة هذه المواد، وذلك بالانتقال من الشبكة العنكبوتية إلى شبكات الأقران، ما ييسر الإفلات من برمجيات الترشيح وغيرها من برمجيات الكشف، ويحد بالتالي من الخطر الذي يواجهه الأفراد الذين يسعون للحصول على

(١٢) يُعد استثناء القانون الأيرلندي المتعلق بالاتجار بالأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، لعام ١٩٩٨.

(١٣) اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، الفقرة ١ من المادة ٢٠.

(١٤) انظر قانون الفلبين المتعلق بمكافحة ظاهرة استغلال الأطفال في المواد الإباحية.

(١٥) Max Taylor and Ethel Quayle, *Child Pornography: An Internet Crime* (2003, Routledge).

المواد الإباحية الخاصة بالأطفال والذين يوزعون تلك المواد. ثم إن النقود الإلكترونية المتداولة على الإنترنت تتيح أيضاً إمكانية الإفلات من التدابير التي يتخذها القطاع المالي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت لأغراض تجارية، ذلك أن النقود الافتراضية عادةً ما تخضع لقدر أقل من متطلبات الشفافية. وتسمح الإنترنت أيضاً بعمليات الدفع المجهولة المصدر، الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية تعقب الأفراد الذين يشترون المواد التي تنطوي على استغلال الأطفال.

٢٩- والأغلبية الساحقة من الأشخاص الذين يسعون للحصول على المواد الإباحية الخاصة بالأطفال هم من الذكور<sup>(١٦)</sup>، في حين أن الغالبية العظمى للضحايا هم من الإناث<sup>(١٧)</sup>. وتشمل المواد الإباحية بشكل متزايد أطفالاً أصغر سناً وتتجسد في صور أكثر وضوحاً<sup>(١٨)</sup>. وينبغي الإشارة إلى أن العديد من الجهات صاحبة المصلحة تفضل استخدام عبارة "المواد المسيئة للأطفال" عوضاً عن "المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال"، لأن العبارة الثانية تهمّون من شأن الاعتداء الذي يقع على الأطفال، وقد لا تعكس الطابع غير القانوني لتلك المواد، لا سيما أن عبارة "المواد الإباحية" تشمل أنشطة تُمارس عادةً بالتراضي بين الكبار. أما المقررة الخاصة، فهي تقرر استخدام عبارة أكثر مراعاة لحقوق الطفل، من قبيل "المواد المسيئة للأطفال".

## ٢- استغلال الأطفال في البغاء

٣٠- تعرف المادة ٢(ب) من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية "بغاء الأطفال" على أنه استخدام الطفل لغرض أنشطة جنسية لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال العوض. ولا يكون العوض بالضرورة مالياً، بل يمكن أن يشمل أشكالاً أخرى من التعويض، من قبيل الإعانات العينية، والتي قد تشمل الإيواء أو المخدرات. ويشمل التعريف ما يُدفع للطفل والشخص البالغ الذي يُمارس سيطرته على الطفل. وتقضي الفقرة ١(ب) من المادة ٣ من البروتوكول الاختياري بأن تكفل الدول تجريم الأنشطة المتعلقة بعرض أو تسليم أو قبول أو توفير طفل لأغراض استغلاله في البغاء، ما يشمل معظم جوانب العرض المتصلة ببغاء الأطفال.

٣١- وتيسّر الإنترنت ببغاء الأطفال بطرق مختلفة تشمل تطبيقات الهاتف الجوال والمواقع الشبكية التي تعرض أطفالاً لاستغلالهم في البغاء على مواقع مخصصة للإعلانات المبوبة. وأفضت التكنولوجيا أيضاً إلى تغييرات في سلوك الجهات التي تُسيطر على الأنشطة المتصلة ببغاء الأطفال. فالمتجرون يستخدمون التكنولوجيا للإعلان عن خدماتهم على نطاق واسع ويطورون

(١٦) نفس المرجع أعلاه.

(١٧) Quayle and Terry Jones, "Sexualized images of children on the Internet", *Sexual Abuse: A Journal of Research and Treatment*, No. 22 (2011), p. 14

(١٨) انظر Insafe-INHOPE، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ (٢٠١٤).

أساليب جديدة لجذب الضحايا الممكنين والتأثير فيهم وإغرائهم<sup>(١٩)</sup>. وتسمح الإنترنت بحجب هذه الأنشطة غير المشروعة لتستمر في كنف السرية التامة، وتُتيح حصر الإعلانات في مواقع متخصصة محدودة للإفلات من رقابة سلطات إنفاذ القانون<sup>(٢٠)</sup>. ونتيجة لذلك، يصعب جداً تحديد عدد الأطفال المتجر بهم عبر شبكة الإنترنت لأغراض البغاء<sup>(٢١)</sup>.

٣٢- وتطرح الإنترنت تحديات جديدة أمام الإطار الدولي للحماية، ولا سيما فيما يتعلق بالجهات التي تُسيطر على بعض الأنشطة المتعلقة باستغلال الأطفال في البغاء. فعلى سبيل المثال، اعتمد بعض الدول تشريعات تُجرّم كل شخص يُصمم ويُطوّر موقع على الشبكة لعرض طفل لأغراض البغاء<sup>(٢٢)</sup>، وهي خطوة محمودة. ومن الجوانب الأخرى التي لا تتناولها الصكوك الدولية، تجريم الأشخاص الذين يسعون عن معرفة لممارسة الجنس مع طفل يُكره على البغاء ويدفعون مقابلًا - أي ما يسمى عامل الطلب. فمن المهم أن يخضع لعقوبات جنائية كل من يسعى لاستغلال طفل أو الاعتداء عليه جنسياً.

٣٣- ومثلما هو الحال في سياق استغلال الأطفال في المواد الإباحية، تعتبر جهات عديدة صاحبة مصلحة أن من الأنسب استخدام عبارة "الأطفال الذين يُكرهون على البغاء" لأن هذه العبارة تعكس بشكل أدق انعدام الخيارات المتاحة أمام الأطفال الضحايا والسيطرة التي يُمارسها عليهم الكبار. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون عبارة بغاء الأطفال مضللة لأن بغاء الكبار ممارسة قانونية في بلدان معينة. وكما في الحالة السابقة، تقرر المقررة الخاصة استخدام عبارة تراعي حقوق الطفل.

### ٣- بيع الأطفال

٣٤- تقضي الفقرة ١ (أ) من المادة ٣ من البروتوكول الاختياري بأن تجرّم الدول بيع الأطفال، ولا سيما عرض أو تسليم أو قبول طفل لغرض استغلاله جنسياً أو نقل أعضائه أو تسخيرها لعمل قسري أو الحفز بطريقة غير لائقة على إقرار تبنيه بطريقة غير قانونية. وتؤثر التكنولوجيا الجديدة بدرجة كبيرة في الأشكال المختلفة لبيع الأطفال. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي يصل إلى ١٠ ملايين طفل وأن ٤٣ في المائة من ضحايا الاتجار

(١٩) الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية، *Trafficking in Persons Report* (٢٠١٣)، صفحة ١٤. يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.state.gov/documents/organization/210737.pdf](http://www.state.gov/documents/organization/210737.pdf).

(٢٠) انظر Kimberly Mitchell and Lisa Jones, "Internet-facilitated commercial exploitation of children" (University of New Hampshire, 2013). يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.unh.edu/ccrc/pdf/Final\\_IFCSEC\\_Bulletin\\_Nov\\_2013\\_CV262.pdf](http://www.unh.edu/ccrc/pdf/Final_IFCSEC_Bulletin_Nov_2013_CV262.pdf).

(٢١) انظر Crimes against Children Research Center, "The Role of Technology in Child Sex Trafficking" يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي:

[www.unh.edu/ccrc/projects/technology\\_in\\_child\\_sex\\_trafficking.html](http://www.unh.edu/ccrc/projects/technology_in_child_sex_trafficking.html)

(٢٢) انظر على سبيل المثال قانون عام ٢٠٠٣ المتعلق بالجرائم الجنسية في المملكة المتحدة.

يُنجر بهم لأغراض الاستغلال الجنسي الذي يُشكّل نشاطاً غير مشروع تُقدر قيمته بين ٧ مليارات و ١٩ ملياراً من دولارات الولايات المتحدة سنوياً<sup>(٢٣)</sup>.

٣٥- وساهمت الإنترنت في توسُّع نطاق بيع الأطفال والاتجار بهم لأغراض التبني غير المشروع، وذلك لأن هذه الأداة تسمح بإنشاء مواقع شبكية تعرض الأطفال كسلع للتبادل عبر الحدود. فقد يرغب أناس في بلد ما في توفير حياة أفضل لطفل دون أن تكون لديهم معرفة بحقيقة أصل ذلك الطفل<sup>(٢٤)</sup>. وفي ظل وجود آباء مستعدين لدفع مبالغ تصل إلى ٧٠.٠٠٠ دولار مقابل تبني طفل واحد، يمكن أن تشكل أنشطة التبني غير المشروعة تجارة مربحة.

٣٦- وتيسّر الإنترنت بيع الأطفال بطرق عديدة. فتجارة الأعضاء ظاهرة عالمية<sup>(٢٥)</sup> تقدر قيمتها بـ ٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً<sup>(٢٦)</sup>. وتيسر التكنولوجيا الجديدة ممارسة هذه التجارة غير المشروعة في كنف السرية وتجعل من الصعب تحديد عدد الحالات، بما فيها حالات بيع الأطفال لغرض نقل الأعضاء. وفي حالات بيع الأطفال لأغراض استغلالهم في العمل، يمكن أن تُستخدم الإنترنت لتحديد فرص العمل أو لتيسير الاتصالات بين المتجرين. ومن دواعي القلق أيضاً، ممارسة الخداع عن طريق إعلانات الوظائف لإغراء الأطفال ثم بيعهم واستغلالهم في الجنس، حيث يمكن أن تشكل فرص العمل المعروضة في قطاع الضيافة أو في الخدمة المنزلية غطاء لممارسة الاستعباد القسري، بما في ذلك الاستعباد الجنسي<sup>(٢٧)</sup>.

٣٧- وترتبط جريمتا الاتجار بالأطفال وبيع الأطفال بنوع الجنس. فعدد الإناث بين ضحايا هاتين الجريمتين يفوق كثيراً عدد الذكور<sup>(٢٨)</sup>. وتشير الإحصاءات إلى أن النساء يُشكلن نسبة لا بأس بها بين مرتكبي هاتين الجريمتين، لكن عدد الرجال لا يزال أكبر<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٣) انظر "World Vision, "Factsheet: Trafficking for the purpose of sexual exploitation" يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي:

[www.worldvision.com.au/Libraries/DTL\\_fact\\_sheets/Factsheet\\_Sexual\\_exploitation.pdf](http://www.worldvision.com.au/Libraries/DTL_fact_sheets/Factsheet_Sexual_exploitation.pdf)

(٢٤) انظر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام في أوروبا الغربية، "Illegal adoption". يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.unric.org/en/human-trafficking/27450-illegal-adoption](http://www.unric.org/en/human-trafficking/27450-illegal-adoption)

(٢٥) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، *Trafficking in human beings for the purpose of organ removal in the OSCE region* (٢٠١٣)، صفحة ١٨.

(٢٦) "Havocscope, "Organ Trafficking". يُمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.havocscope.com/tag/organ-trafficking/](http://www.havocscope.com/tag/organ-trafficking/) (اطلع عليه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٢٧) انظر منظمة الرؤية العالمية، "صحيفة وقائع".

(٢٨) نفس المرجع.

(٢٩) في أوروبا، تشير الإحصاءات إلى أن نسبة النساء اللاتي يرتكبن جرائم الاتجار أعلى من نسبة النساء اللاتي يرتكبن جرائم أخرى. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٤* (نيويورك). صفحة ١٠.

## ٤ - استدراج الأطفال أو "الإغواء"

٣٨- من أشكال الاستغلال والاعتداء التي لا يذكرها البروتوكول الاختياري صراحةً، استدراج الأطفال، الذي يُعرف أيضاً باسم "الإغواء". وهو لا يمثل شكلاً جديداً من أشكال الاستغلال لأن الإغواء - الذي يعني التأثير في الطفل على نحو يجعله يقبل الاتصال الجنسي - جزء لا يتجزأ من عملية الاعتداء على الطفل. وتتيح الإنترنت إمكانية تسريع تلك العملية، لأسباب منها أن المعتدين يمكن أن يقدموا أنفسهم على أنهم أطفال<sup>(٣٠)</sup>. والإغواء هو "التودد" إلى طفل وإقناعه بأنه مرتبط بعلاقة. وتغير السلوك تغيرت دواعي القلق التي كانت تتعلق في الأصل بمجرمين يسعون إلى الالتقاء بالطفل خارج الشبكة من أجل الاعتداء عليه جنسياً. فمن الممارسات الشائعة اليوم أن يُستدرج الطفل عن طريق إقناعه بالمشاركة في نشاط جنسي أمام آلة تصوير شبكية ليتم فيما بعد تسجيل المقاطع، أو بإرسال صور ذات طابع جنسي إلى المجرم. ثم يتولى المجرم توزيع المقاطع أو الصور بعد جمعها، أو يستخدمها لممارسة الابتزاز الجنسي للطفل أو أسرته.

٣٩- ويصعب جداً حصر عدد حالات الإغواء لأن عدداً كبيراً من الضحايا لا يبلغون عما يتعرضون له من اعتداء. وفي أوروبا هناك طفل من أصل ثلاثة أطفال من الفئة العمرية ٩-١٦ عاماً تواصل مع شخص لا يعرفه على شبكة الإنترنت<sup>(٣١)</sup>. وتكون هذه النسبة أعلى بقليل في أمريكا اللاتينية (نحو ٤٠ في المائة من الأطفال)<sup>(٣٢)</sup>. ويذكر أن هذه الاتصالات لا تنطوي جميعاً على إساءة للطفل، ولكن تشير التقديرات إلى أن ما بين ١٣ و ١٩ في المائة من الأطفال تعرضوا لاستمالة جنسية غير مرغوب فيها<sup>(٣٣)</sup>. ومع ذلك يمكن الحد من الأذى الذي قد يلحق بالأطفال، إذا أدركت البلدان هذه المشكلة واعتمدت تدابير للتصدي لإغواء الأطفال، من قبيل برامج التوعية وبرامج التدريب المتخصص<sup>(٣٤)</sup>.

٤٠- ويبدو أن البنات أكثر عرضة لخطر الإغواء من البنين<sup>(٣٥)</sup>. ومعظم ضحايا الإغواء هم من الأطفال حديثي البلوغ، لأسباب منها أن الأشخاص الذين يمارسون الإغواء يدركون أن الأطفال

(٣٠) Anne-Marie McAlinden, "Grooming" and the Sexual Abuse of Children (Oxford, Clarendon Press, 2012).

(٣١) Stephen Webster et al., *European Online Grooming Project: Final Report* (2012), pp. 24-25.

(٣٢) المؤسسة الدولية لإنهاء بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والاتجار بالأطفال لأغراض الجنس، *Understanding the use of ICTs by children and young people: a youth-led study in Latin America* (2012), p. 38.

(٣٣) Helen Whittle et al., "A review of young people's vulnerabilities to online grooming: Characteristics and concerns", *Aggression and Violent Behaviour*, No. 18 (2013), p. 65.

(٣٤) مثلاً، أفادت الولايات المتحدة أن حالات الاستمالة الجنسية غير المرغوب فيها انخفضت بنسبة ٥٣ في المائة بعد اعتماد مثل تلك التدابير. Mitchell et al. "Key Trends in Unwanted Sexual Solicitations" (جامعة نيو هامبشير، ٢٠١٤).

(٣٥) Webster et al., *European Online Grooming Project*, p. 25, and Mitchell and Jones "Internet-facilitated commercial sexual exploitation of children", p. 6.

في طور البلوغ يكون لديهم عادةً اهتمام بالجنس. ويمكن أن يؤدي الإغواء الذي تمارسه مجموعات على الصعيد المحلي إلى الاتجار بالأطفال في المنطقة التي يوجد بها الأطفال الضحايا. وغالباً ما تيسر التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة الهواتف الجوال، هذا النوع من الاتجار<sup>(٣٦)</sup>.

٤١ - وتتناول اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (المادة ٢٣) مسألة الإغواء. ووضعت بلدان عديدة أيضاً تشريعات محددة تهدف إلى التصدي لهذا السلوك<sup>(٣٧)</sup>، وهي تشريعات يمكن أن تشكل رادعاً كبيراً، ولا سيما عن طريق التوعية بأن القانون يجرم صراحة هذا النوع من السلوك.

## ٥ - البث الدفقي المباشر للاعتداءات التي تقع على الأطفال

٤٢ - يعني نمو سرعة الربط بالإنترنت أن البث الدفقي المباشر - الذي يمكن أن يقابل عموماً البث على شبكة الإنترنت - أصبح أمراً ممكناً من الناحية التقنية. وثمة تقارير تتحدث عن حالات يكون فيها الطفل موجوداً في غرفة بصحبة أشخاص آخرين إلى أن يدخل على موقع البث بالفيديو عدد من المستخدمين للتداول مع الأشخاص الموجودين في الغرفة واقتراح الطرق التي يمكن بها الاعتداء على الطفل<sup>(٣٨)</sup>. ويشكل البث الدفقي المباشر للاعتداءات التي تقع على الأطفال تهديداً ناشئاً يمكن أن يشارك فيه عدد كبير من المجرمين. فعلى سبيل المثال، أجرى مركز المملكة المتحدة لحماية الأطفال من الاستغلال ومن الجرائم الإلكترونية في عام ٢٠١٤ ثلاثة تحقيقات في هذا النوع من الاعتداءات أسفر عن تحديد هوية ما يزيد على ٧٣٣ من المشتبه بهم<sup>(٣٩)</sup>. وبينت تلك التحقيقات أن الأطفال الضحايا ينتمون في معظم الأحيان إلى بلدان نامية. ويبدو أن البث الدفقي المباشر للأشرطة المسيئة للأطفال هو شكل من أشكال السياحة بدافع ممارسة الجنس مع الأطفال لأنه يتيح للمجرمين فرصة الاعتداء على أطفال عبر الحدود الوطنية دون حاجة إلى السفر.

٤٣ - وقليلة هي الصكوك الدولية التي تعالج هذا الشكل من الاعتداءات معالجة خاصة. وتصنيف هذه الممارسة في فئة "استغلال الأطفال في المواد الإباحية" لا تعكس بالكامل طبيعة الإساءة لأن المجرمين لا يكتفون بمشاهدة صور مسيئة، بل هم يشاركون مشاركة آنية في الاعتداء الذي يقع على الطفل، وبالتالي فهم ييسرون الاعتداء. وتجزئ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي مقاضاة أولئك الذين يساعدون في الاعتداء

(٣٦) McAlinden, "Grooming"

(٣٧) مثلاً، الفلبين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

(٣٨) انظر، على سبيل المثال، عملية "Operation Endeavour" التي اضطلعت بها فرقة العمل العالمية للقضايا الإلكترونية.

(٣٩) الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة. "Live online child abuse - 29 international arrests made". يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.nationalcrimeagency.gov.uk/news/312-live-online-child-abuse-29-international-arrests-made](http://www.nationalcrimeagency.gov.uk/news/312-live-online-child-abuse-29-international-arrests-made).

على طفل أو يشجعون على ذلك (المادة ٢٤)، وتجسد بذلك نهجاً أكثر شمولاََ حيال التصدي للبلث الدفقي المباشر للاعتداءات التي تقع على الأطفال.

## دال- الاستراتيجيات الشاملة لمنع ومكافحة جرائم بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة

٤٤- هناك فعلاً أمثلة عديدة على الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا الجديدة أن تيسر ارتكاب الجرائم المتصلة ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وغير ذلك من أشكال الإساءة للأطفال، ولكن ثمة أيضاً أمثلة عديدة على ممارسات جيدة في مجال مكافحة هذا السلوك الاستغلالي. وتدعو المقررة الخاصة إلى انتهاز نهج شمولي حيال مكافحة جرائم بيع الأطفال واستغلال الأطفال الجنسي التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة مكافحة فعالة. ويعني اتباع هذا النهج التشجيع على تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة لحماية الطفل تشمل وضع التشريعات المناسبة، والكشف والإبلاغ، ومقاضاة المجرمين (بما يشمل علاجهم لتجنب العود) وإعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم، ووضع برامج للوقاية والحماية تقوم على مشاركة الأطفال وتهدف إلى تمكين الأطفال، والتعاون الدولي، ومشاركة قطاع الأعمال.

### ١- تشريع وطني ملائم

٤٥- تحتاج الدول إلى اعتماد تشريع وطني ملائم من أجل مكافحة جرائم بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً التي تُرتكب باستخدام التكنولوجيا الجديدة أو التي تيسرها هذه التكنولوجيا مكافحةً فعالةً. وينبغي للدول أن تجرم تلك الأنشطة عن طريق التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة وإدراجها في تشريعاتها الوطنية، وبخاصة البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية<sup>(٤٠)</sup>؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ (١٩٩٩) المتعلقة بمحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها؛ واتفاقية حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي.

٤٦- وعلى الصعيد الإقليمي، يوفر بعض الصكوك، من قبيل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، حماية إضافية عن طريق تجريم الأنشطة التي لا تشملها الصكوك الدولية بشكل محدد. وينبغي أن تكفل القوانين الوطنية حماية الأطفال من التهديدات الجديدة وأن تجرم الأشكال الجديدة التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة. وفي هذا السياق، ينبغي للدول أن تجرم استغلال الأطفال في المواد الإباحية، بما يشمل التصوير المرئي وغير المرئي، وحيارة تلك المواد وعرضها وتيسير النفاذ إليها، والحصول عليها. وللأسف، لا يزال هناك بعض

(٤٠) يبلغ عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري ١٦٩ دولة، في حين وقعت على البروتوكول تسع دول فقط، ولم تتخذ ١٩ دولة أي إجراء.



الثغرات والاختلافات الوطنية والإقليمية في التشريعات ذات الصلة، الأمر الذي يجعل من الصعب مكافحة بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي على الإنترنت مكافحة فعالة، بما في ذلك عن طريق التعاون عبر الوطني. وينبغي أيضاً أن تكفل القوانين الوطنية مقاضاة أي شخص يقوم بتحميل أو تنزيل مواد مسيئة للأطفال من دولة أخرى، أو يتيح تلك المواد لأشخاص يتواجدون في إقليم ما، وذلك لارتكابه جريمة يكون لها التوصيف المناسب في القانون.

## ٢- الكشف والإبلاغ

٤٧- مثلما ذكر آنفاً، من الصعب تقدير حجم جرائم بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة. ومع ذلك، من المهم أن تحدد الجهات صاحبة المصلحة سُبُلًا لكشف هذا النوع من الاستغلال بغية مساعدة الضحايا الأطفال وحمايتهم.

### (أ) خطوط المساعدة

٤٨- تشكل خطوط المساعدة أداة قيمة لكشف الاعتداءات والإبلاغ عنها، وهي تساعد أيضاً في إعمال حق الطفل في أن يُستمع إليه وفي أن يُعبر عن شواغله. والمنظمة الدولية لمساعدة الأطفال هي شبكة عالمية تتكون من ١٧٩ خطاً من خطوط مساعدة الأطفال في ١٤٣ بلداً وتغطي جميع مناطق العالم. ويتصل الأطفال بهذه الخدمة نحو ١٤ مليون مرة سنوياً<sup>(٤١)</sup>. وتستأثر أوروبا بالقسط الأكبر من هذه الاتصالات، الأمر الذي يعكس وعياً عاماً بالخدمات التي تقدمها هذه الخطوط وقدرة الأطفال على النفاذ بيسر إلى التكنولوجيا واستعداد المجتمع لمناقشة هذه القضايا علانية. ومن الأمثلة الجيدة الأخرى على خطوط المساعدة الخاصة بالأطفال الخط الذي أنشأته المؤسسة الهندية لخدمات الهاتف المقدمة للأطفال<sup>(٤٢)</sup>. وعلى صعيد العالم، ترد معظم الاتصالات من البنات، وهو ما يدل على أن البنات أكثر عرضة للاستغلال.

### (ب) الخطوط الساخنة

٤٩- تتيح الخطوط الساخنة إمكانية الإبلاغ عن الممارسات الاستغلالية الذي يشكل في معظم الحالات الخطوة الأولى من عملية إنفاذ القانون. وتمثل شبكة خدمات المساعدة على الإنترنت (INHOPE) وفرقة العمل العالمية للقضايا الإلكترونية مثالين جيدين خاصين. وتعد شبكة خدمات المساعدة على الإنترنت ٥١ خطاً ساخناً تغطي ٤٥ بلداً، معظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية، لكنها تشمل أيضاً خطوطاً ساخنة في أمريكا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا. وتقدم شقيقتها (INHOPE Foundation) (مؤسسة خدمات المساعدة على

(٤١) انظر المنظمة الدولية لمساعدة الأطفال، *Violence against Children: Child Helpline Data on Abuse and Violence from 2012 and 2013*. يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي:

[www.childhelplineinternational.org/media/125077/vac\\_report\\_web\\_final.pdf](http://www.childhelplineinternational.org/media/125077/vac_report_web_final.pdf)

(٤٢) يمكن الحصول على معلومات إضافية من الموقع التالي: [www.childlineindia.org.in/1098/1098.htm](http://www.childlineindia.org.in/1098/1098.htm)

الإنترنت) المساعدة إلى البلدان من أجل إنشاء خطوط ساخنة وامتنال المعايير التي تضعها الشبكة. وقد أنشئت حتى الآن أربع مؤسسات في بيرو وتايلند وكازاخستان وكولومبيا.

٥٠- وشبكة خدمات المساعدة على الإنترنت مكرسة للقضاء على استغلال الأطفال في المواد الإباحية. فكل خطٍ ساخن يتلقى تقارير عن المواد الإباحية المسيئة للأطفال التي تستضيفها مواقع على الإنترنت. ويُحدد الخط الساخن ما إذا كانت المادة الإباحية قد استضافها موقع داخل الإقليم الذي يغطيه الخط، وإذا كان الأمر كذلك تُحال المسألة إلى سلطات إنفاذ القانون ويُطلب إلى الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت أن تسحب تلك المادة من الشبكة. وإذا كانت الحالة لا تخص الإقليم الذي يغطيه الخط الساخن، تُسجّل الحالة في نظام إدارة التقارير التابع للشبكة. ويخضع التقرير للتحليل من أجل تحديد الموقع الذي يستضيف تلك المادة ويُبعث إلى السلطات المختصة في البلد المعني.

٥١- وفي عام ٢٠١٣، تلقت شبكة خدمات المساعدة على الإنترنت ما يزيد على ١,٢ مليون من التقارير المتعلقة بمحتويات غير مشروعة وحددت نحو ٤٠.٠٠٠ من الصور الفريدة التي استضافتها مواقع على الإنترنت<sup>(٤٣)</sup>. وتسمح الشبكة بتحقيق نتائج سريعة. ففي أوروبا، أُحيلت نسبة ٩٨ في المائة من المواد المبلغ عنها إلى سلطات إنفاذ القانون في غضون يوم واحد من تاريخ الإبلاغ، وأزيلت من المواقع الشبكية نسبة ٩١ في المائة من المواد المبلغ عنها في غضون ثلاثة أيام<sup>(٤٤)</sup>.

٥٢- وفرقة العمل العالمية للقضايا الإلكترونية هي تحالف بين وكالات إنفاذ القانون ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص، أنشأ زراً للإبلاغ<sup>(٤٥)</sup> يشترك فيه جميع الأعضاء في التحالف. وتشجّع منابر الإنترنت على إدراج هذا الزر. فعلى إثر تسلم التقرير، يُحدّد الموقع الذي يستضيف المادة المبلغ عنها وتُحال القضية إلى الشريك ذي الصلة من أجل إجراء التحقيق اللازم. وإذا كان مستخدم تلك المادة خاضعاً للولاية القضائية لعضو في الفرقة العاملة، تقدم منظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول) المساعدة لإحالة المعلومات إلى السلطة الوطنية المختصة.

### (ج) تحليل الصور

٥٣- اضطلع خلال السنوات الأخيرة بعملٍ كبيرٍ في مجال تحليل الصور، وبخاصة في مجال تحليل مجموعات المواد الإباحية المتصلة بالأطفال، وذلك من أجل تحديد الضحايا أو المعتدين. وضاعفت أجهزة إنفاذ القانون جهودها الرامية إلى تحديد هوية الضحايا كوسيلة تسمح بإنقاذ

(٤٣) شبكة خدمات المساعدة على الإنترنت، *Annual Report 2013 2014: anticipate, adapt and take action*, p. 4.

(٤٤) شبكة خدمات المساعدة على الإنترنت، "Facts, Figures and Trends: the fight against online child sexual abuse in perspective". يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.inhope.org/tns/resources/statistics-and-infographics.aspx](http://www.inhope.org/tns/resources/statistics-and-infographics.aspx)

(٤٥) يمكن الحصول على معلومات إضافية من الموقع التالي: [www.virtualgloboaltaskforce.com/what-we-do/](http://www.virtualgloboaltaskforce.com/what-we-do/).

الأطفال من الأوضاع التي يتعرضون فيها للاعتداء. ووضعت قوات الشرطة الوطنية في بلدان عدة قواعد بيانات خاصة بالصور جمعت في قاعدة بيانات دولية واحدة تُديرها الإنتربول. ويمكن لقوات الشرطة في أكثر من ٤٠ بلداً النفاذ إلى هذه القاعدة التي تُعرف باسم قاعدة البيانات الدولية الخاصة بصور الاستغلال الجنسي للأطفال، وتحميل الصور في تلك القاعدة. وتستخدم القاعدة المضاهاة لتحديد النسخ وتوفير صور قابلة للمقارنة. وقد أنشأت الإنتربول مختبر التعرف على هوية الضحايا، وهي قاعدة متنقلة تسمح بعرض الصور في المؤتمرات من أجل التعرف على هوية الأطفال أو نشر المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى التعرف عليهم. ويصعب تقدير النجاح في مجال التعرف على هوية الضحايا تقديراً كمياً. وتوصلت الإنتربول حتى الآن إلى التعرف على هوية ما يزيد على ٣٠٠٠ ضحية، وهو رقم يُعتقد أنه يمثل نسبة ضئيلة من مجموع الضحايا.

٥٤- وقد بدأ استخدام أنظمة مماثلة من أجل التعرف على هوية المجرمين. ويمكن أن يشمل التعرف على الهوية تحليلاً حاسوبياً لإزالة القناع الذي يوضع على الصور لحجب الهوية.

### ٣- التحقيقات ومقاضاة المجرمين

٥٥- كما ذكر آنفاً، ينبغي أن يُجرّم جانب كبير من السلوك الاستغلالي الذي يحدده هذا التقرير عن طريق اعتماد تشريع وطني ملائم بغية مكافحة الإفلات من العقاب. وبينما اعتمدت بلدان كثيرة تشريعاً يجرّم هذا السلوك، من المهم أيضاً أن تُستحدث وحدات متخصصة في قوات الشرطة للتحقيق في هذه الجرائم وللعمل بشكل وثيق مع الوكالات المتخصصة التي تلقت تدريباً متخصصاً على العمل إلى جانب الأطفال ضحايا الاستغلال. وينطوي التحقيق في هذه الجرائم على التعاطي مع الأطفال الضعفاء بوجه خاص، ولذا ينبغي للمحققين أن يتلقوا تدريباً متخصصاً على التعاطي مع الأطفال بطريقة تراعي خصوصيتهم. إضافةً إلى ذلك، يجب أن تتوفر لدى هؤلاء المحققين مهارات تقنية عالية من مجالات من قبيل التحليلات الحاسوبية الجنائية من أجل جمع الأدلة الإلكترونية المناسبة. ولا يمكن التصدي لهذه الجرائم على النحو المطلوب إلا عن طريق إنشاء إطار يعمل فيه موظفون مكرسون لهذه المهمة. وتقدم الإنتربول وفرقة العمل العالمية للقضايا الإلكترونية دورات تدريبية متخصصة تكفل للموظفين الوطنيين اكتساب القدرات التقنية اللازمة للتحقيق في تلك الجرائم والتعرف على هوية الأطفال الضحايا<sup>(٤٦)</sup>.

٥٦- ويجب أن تتخذ الدول أيضاً خطوات للتصدي للسلوك الإجرامي الذي يتعدى الحدود بفضل الإنترنت. فالمادة ٤ من البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية تقضي بأن تنظر الدول في اعتماد مبدأ امتداد الولاية القضائية خارج الإقليم الوطني من أجل مكافحة بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي. ويتسم هذا المبدأ بأهمية خاصة في سياق مكافحة الأنشطة الإجرامية من قبيل تجارة الأعضاء والسياحة بدافع ممارسة

(٤٦) الإنتربول، "Crimes against Children". يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.interpol.int/Crime-areas/Crimes-against-children/Crimes-against-children](http://www.interpol.int/Crime-areas/Crimes-against-children/Crimes-against-children) (اطلع عليه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

الجنس مع الأطفال، حيث من المرجح أن يسافر المجرم إلى بلد آخر لقضاء مدة زمنية قصيرة نسبياً. ولما كان الكشف عن الإساءة غير ممكن إلى أن يعود المجرم إلى بلده الأصلي، لا بد أن تكون الدول قادرة على مقاضاة المجرمين. غير أن الإنترنت تطرح تحديات جديدة أمام مفهوم الإقليمية. فيمكن لمجرم في بلد ما أن يشاهد عن طريق البث الدفقي المباشر على الإنترنت طفلاً يُعتدى عليه في بلد آخر. ولذا ينبغي للقوانين الوطنية أن تمنع مشاهدة الاعتداءات التي تقع على الأطفال أينما حدثت.

٥٧- وإضافةً إلى ذلك، ينبغي تكييف قوانين التقادم المتصلة بتلك الجرائم، إن وُجدت، حسب الطبيعة الخاصة للجريمة، ذلك أن الضحايا قد يستغرقون سنوات عديدة قبل أن يفصحوا عن الاعتداء أو يقدروا على ذلك<sup>(٤٧)</sup>. وبالمثل، يشكل فرض جزاءات ملائمة جزءاً من سياسات التجريم المناسبة. فبخلاف البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، هناك صكوك تنص على حد أدنى للعقوبة<sup>(٤٨)</sup>. وأخيراً، لا بد أن تتوافر إرادة سياسية وتوضع استراتيجية نشطة لمقاضاة هؤلاء المجرمين، لا سيما أن بلداناً قليلة لديها تشريع مناسب تبلغ عن مقاضاة المجرمين بشكل فعال<sup>(٤٩)</sup>.

#### ٤- تعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم

٥٨- تقضي المادة ٨ من البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية بأن تحمي الدول حقوق ومصالح الأطفال في جميع مراحل الإجراءات القضائية. فمحكمة الجاني أمام القضاء الجنائي ينبغي ألا تؤثر تأثيراً سلبياً في صحة الطفل الضحية وفي تعافيه. ويقضي البروتوكول الاختياري أيضاً باعتماد تدابير خاصة لمساعدة الأطفال الضحايا في الإدلاء بشهادتهم، كما يقضي بحماية خصوصيتهم. وتنص المادة ١٤ من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على حقوق إجرائية إضافية للضحايا، من قبيل التعافي البدني والنفسي - الاجتماعي في المدى القصير والمدى البعيد. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لجاني التعافي وحماية الطفل من الوقوع ضحية من جديد لدى اتخاذ القرار بشأن مدى استصواب محاكمة الجاني ومكان إجراء المحاكمة. وحفاظاً على مصالح الطفل الفضلى، يمكن منح الضحايا فترة زمنية للتعافي يتلقون خلالها الدعم اللازم، فضلاً عن مساعدتهم في حال تعاملهم مع النظام القضائي، علماً أن هذه المساعدة ينبغي أن تراعي خصوصية الطفل وتحترم حقوقه.

٥٩- وبينما يركز القانون الدولي بوجه خاص على تجريم الأنشطة ومعاينة المجرمين، ينبغي أيضاً الاعتراف بضرورة إنصاف الأطفال الضحايا وتعويضهم عن الأضرار التي تكبدوها. وتوفر تدابير التعويض ورد الحق للأطفال الضحايا سبل التماس الإجراءات اللازمة لإعادة تأهيلهم وتعافيهم

(٤٧) انظر المادة ٣٣ من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

(٤٨) انظر المرجع نفسه، المادة ٢٧.

(٤٩) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التقرير العالمي، صفحة ٥٤.

وإعادة إدماجهم. وينبغي أن تُتاح للطفل الضحية إمكانية رفع دعوى مدنية بغض النظر عن وضعه الاقتصادي، بوسائل منها تقديم المساعدة القانونية أو إنشاء نظام للتعويض تديره أجهزة الدولة. وعلى سبيل المثال، تقرر بعض التشريعات بأن الذين يقومون بتنزيل مواد إباحية تتعلق بالأطفال يساهمون في الضرر الذي يلحق بالضحية، وبالتالي يجب مطالبتهم بتقديم التعويض<sup>(٥٠)</sup>.

## ٥- برامج الوقاية والحماية

٦٠- تشكل التشريعات المناسبة، وإجراءات الكشف والإبلاغ والتحقيقات والإجراءات القضائية الفعالة مجرد حل جزئي لا يغني عن برامج الوقاية والحماية التي تهدف إلى تزويد الأطفال بالوسائل التي تمكنهم من الاستجابة على النحو المطلوب في حال تعرضهم للاستغلال والإبلاغ عما يتعرضون له من اعتداءات إلى السلطات المختصة.

### (أ) يوم الاستخدام الآمن للإنترنت (من أجل شبكة إنترنت أكثر أماناً)

٦١- يوم الاستخدام الآمن للإنترنت هو يوم من أيام السنة تركز فيه جميع البلدان في أوروبا على التوعية بالأمن على الشبكة. ويتولى تنظيم هذا الحدث برنامج تعزيز الأمن على الإنترنت، وبخاصة شبكة InSAFE التي تضم عدداً من المراكز التي تسعى إلى تعزيز أمن الإنترنت في مختلف أنحاء أوروبا. ويتيح الحدث أيضاً فرصة لهذه المراكز كي تنشر إحصاءات وأدلة للممارسات السليمة. وتشارك المدارس عادةً في أنشطة التوعية ضماناً لتمرير الرسالة إلى جميع الجهات المعنية، بما فيها الأطفال والآباء والمدرسون.

٦٢- وأدى نجاح يوم الاستخدام الآمن للإنترنت إلى تكرار الحدث في أنحاء أخرى من العالم. فقد بدأ تحالف الإنترنت في آسيا ينظم أيضاً يوماً من أجل الاستخدام الآمن للإنترنت. وينبغي الاستمرار في تشجيع هذا النوع من مبادرات التوعية التي تشمل أقاليم عدة. ويمكن أيضاً إعلان يوم دولي من أجل شبكة إنترنت أكثر أماناً بوصفه يوم عمل من أجل مكافحة استغلال الأطفال والاعتداء عليهم باستخدام التكنولوجيا الجديدة، وإذكاء الوعي والمطالبة باعتماد ما يلزم من تدابير تكفل للأطفال شبكة إنترنت أكثر أماناً.

### (ب) تمكين الأطفال

٦٣- بدأت منظمات عديدة تضع برامج لتمكين الأطفال. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك منظمة منع الاعتداء على الأطفال في نيوجيرزي<sup>(٥١)</sup>، التي طورت برامجها الأولية الهادفة إلى تزويد الأطفال بالوسائل التي تمكنهم من حماية أنفسهم من الاستغلال الجنسي، لتصبح برامج ترمي إلى تمكين الأطفال من حماية أنفسهم من الاعتداءات التي تقع على الشبكة. ويتكون البرنامج

(٥٠) في الولايات المتحدة، تقرر أن الأحكام التي تلزم الأشخاص الذين يقومون بتنزيل مواد مسيئة للأطفال بدفع تعويض للطفل الضحية، هي أحكام مطابقة للدستور رهناً بإثبات الصلة الوثيقة بين الجريمة والضرر (انظر قانون الولايات المتحدة لعام ١٩٧٧، الباب ١٨، المادة ٢٢٥٩، التعويض الإلزامي).

(٥١) انظر [www.njcap.org](http://www.njcap.org).

من سلسلة من حلقات العمل التدريبية المخصصة التي تهدف إلى مساعدة الأطفال على فهم سُبل الحفاظ على سلامتهم على الإنترنت، ويشمل دراسات حالات فردية وأنشطة تقوم على لعب الأدوار. ويُعد الاستخدام الآمن للإنترنت محور العديد من البرامج التي تنفذها منظمات غير حكومية، وأبرزها مؤسسة القضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والإتجار بهم لأغراض جنسية<sup>(٥٢)</sup> ومنظمة RedNATIC<sup>(٥٣)</sup>. وهناك إقرار بضرورة اتباع نهج متعدد الأوجه. فالمهنيون الرئيسيون، من قبيل رجال الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين والمدرسين والعاملين في قطاع الرعاية الصحية، يجب أن يدركوا أنواع الاستغلال وكيفية الكشف عنها وسُبل تقديم المساعدة إلى الأطفال الضحايا. ويجب أيضاً دعم الوالدين وتشجيعهم على مناقشة هذه المسائل مع أطفالهم. والأهم من ذلك أن الموارد التي توضع خصيصاً من أجل الأطفال تساعد على فهم السلوك وتحديد الحالات التي قد يتعرضون فيها للاستغلال أو الاعتداء، والإبلاغ عن ذلك.

٦٤- ومن الأمثلة الجيدة على هذا النهج، الدليل الذي أصدرته في عام ٢٠١٤ المؤسسة الدولية لإنهاء بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والاتجار بالأطفال لأغراض الجنس تحت عنوان "أحمي نفسك من الاستغلال الجنسي على الشبكة"، وهو دليل وضع خصيصاً للأطفال والشباب وحرر بلغة مؤاتية للأطفال. والأهم من ذلك أن هذا الدليل يعرض أيضاً دراسات حالات فردية من مختلف أنحاء العالم ويطرح سلسلة من الأسئلة على الأطفال من أجل مساعدتهم على إيجاد الحلول.

٦٥- وأكثر برامج التمكين نجاحاً هي البرامج التي تُنفذ على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المجتمع المحلي، لأنها تمكن الأشخاص في البلدان والأماكن المجاورة من التعرف على نفس السلوك. وشبكة RedNATIC هي تجمع لعدد من المؤسسات الخيرية من عشرة بلدان في أمريكا اللاتينية المكرسة لتزويد الأطفال بما يلزمهم من موارد لحماية أنفسهم من الاعتداء والاستغلال. وتكون هذه التجمعات الإقليمية عادةً في وضع أفضل للعمل مع المدارس والمجتمعات المحلية لنشر الرسالة على المستوى المحلي وتبليغها للأطفال.

٦٦- وتتيح التكنولوجيا فرصاً جديدة لتمكين الأطفال. فالأطفال لديهم دراية جيدة باستخدام الإنترنت ويشاركون مشاركة نشطة في وسائل التواصل الاجتماعي. ولذا يجب اتخاذ مبادرات لتسخير الطاقة التي يطلقها الأطفال في سياق استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وتشجيعهم على مناقشة تلك القضايا على الشبكة وعلى دعم بعضهم بعضاً في الإبلاغ عن أي سلوك استغلالي إلى السلطات. فدعم الشباب بعضهم بعضاً يشكل في حد ذاته تجربة إيجابية، لا سيما أن بعض الأطفال يعتقدون أن "الكبار لا يفهمون بأمور التكنولوجيا"، وبالتالي قد لا يتقبلون الرسائل التي يتلقونها من الكبار.

(٥٢) انظر [www.ecpat.net/resources#category-child-and-youth-resources](http://www.ecpat.net/resources#category-child-and-youth-resources).

(٥٣) انظر <http://rednatic.org/publicaciones/publicaciones-de-red-natic/>.

## (ج) الترشيح

٦٧- تشكل تكنولوجيا الترشيح مثلاً آخر على الفرص التي تتيحها الإنترنت في مجال مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم في الجنس. وتهدف هذه التكنولوجيا إلى منع النفاذ إلى المواد المسيئة للأطفال. ومن الأمثلة الشائعة استخدام قائمة "أسوأ النطاقات" التي وضعتها الإنترنت، وهي دليل عن المواقع التي تُعرف باستضافة المواد المسيئة للأطفال<sup>(٥٤)</sup>. وتستخدم مؤسسة رصد الإنترنت نهماً يقوم على أساس "المعيار الذهبي"<sup>(٥٥)</sup> وتدير قائمة تُحدَّث مرتين في اليوم<sup>(٥٦)</sup>. وتستخدم هذه القائمة من قبل عدد كبير من الشركات في مختلف أنحاء العالم.

٦٨- ولا يشكل الترشيح من أجل منع الاعتداء الجنسي على الأطفال أو استغلالهم في الجنس رقابةً أو انتهاكاً للحق في حرية الرأي والتعبير. فكما ورد في تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، تُستخدم الشواغل المتعلقة بحماية الطفل مبرراً لاتخاذ تدابير غير ملائمة أو غير متناسبة لحجب مواقع على الإنترنت وترشيح محتواها<sup>(٥٧)</sup>. ومع ذلك، يمكن تقييد الحق في حرية الرأي والتعبير على أساس حق الأطفال في الحماية من الأذى. ويتضرر الأطفال الذين يُستغلون في المواد الإباحية جراء إنتاج تلك المواد وتوزيعها وتنزيلها ومشاهدتها. ولذا، من المشروع فرض قيود على النفاذ إلى تلك الصور ويجب على الدول أن تحظرها بوصفها فعلاً جرمياً<sup>(٥٨)</sup>. وينبغي للدول أيضاً أن تضع قواعد واضحة تنظم الترشيح، بما يشمل التدقيق القضائي، لمنع استخدام أنظمة الحجب والترشيح فيما يتعلق بموادٍ أخرى غير المواد الإباحية المتصلة بالأطفال.

## ٦- التعاون الدولي

٦٩- تقضي الماضي ١٠ من البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية بأن تتخذ الدول ما يلزم من تدابير لتقوية التعاون الدولي عن طريق الترتيبات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وتقضي المادة ٦ من البروتوكول الاختياري كذلك بأن تتعاون الدول في إطار التحقيقات وإجراءات التسليم والإجراءات القضائية المتعلقة باستغلال الأطفال أو الاعتداء عليهم. ومسألة المساعدة القضائية المتبادلة تنسم بأهمية بالغة في مجال مكافحة استغلال الأطفال. ويمكن أن تشكل رادعاً ممارسةً الولاية القضائية خارج الإقليم على قضايا استغلال الأطفال والاعتداء عليهم، ولكن ذلك يستلزم تعاوناً دولياً فعالاً.

(٥٤) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر [www.interpol.int/Crime-areas/Crimes-against-children/Access-blocking](http://www.interpol.int/Crime-areas/Crimes-against-children/Access-blocking).

(٥٥) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر [www.iwf.org.uk](http://www.iwf.org.uk).

(٥٦) يمكن الاطلاع على القائمة في الموقع التالي: <https://www.iwf.org.uk/members/member-policies/url-list/iwf-list-recipients>.

(٥٧) تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، الوثيقة A/69/335، الفقرات ٤٨-٥٣.

(٥٨) تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، الوثيقة A/66/290، الفقرات ٢٠-٢٢.

٧٠- وكما ذكر آنفاً، أصبحت منظمة الإنترنت تؤدي دوراً بارزاً في مجال مكافحة استغلال الأطفال. ويتمتع مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) أيضاً بخبرة راسخة في ذلك المجال بفضل ما يوفره من تدريب وما يقدمه من نصح، ضمن أمور أخرى. وتنتهج وكالات إنفاذ القانون في أمريكا الشمالية - وبخاصة مكتب التحقيقات الاتحادي وهيئة التفتيش البريدي في الولايات المتحدة وشرطة الخيالة الملكية الكندية - أيضاً نهجاً يقوم على تيسير التحقيق في تلك الجرائم عن طريق المساعدة القضائية المتبادلة والتدريب.

#### (أ) فرقة العمل العالمية للقضايا الإلكترونية

٧١- فرقة العمل العالمية للقضايا الإلكترونية مثال رئيسي على التعاون الدولي. وتتألف فرقة العمل من ١٢ وكالة من وكالات إنفاذ القانون<sup>(٥٩)</sup> وعدد من الشركاء في القطاع الخاص، بما في ذلك بلاكبير ومايكروسوفت وباي بال وعدد من الوكالات المعنية بحماية الأطفال. وتساعد فرقة العمل في تقاسم المعلومات الاستخباراتية وتنسق أنشطة إنفاذ القانون، الأمر الذي ساهم في إنجاح التحقيقات. وعلى سبيل المثال، فمبادرة "Operation Endeavour" أدت إلى توقيف ٢٩ شخصاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لارتكابهم جريمة البث الدفقي المباشر لاعتداءات وقعت على أطفال في الفلبين بناءً على طلب. ومن المبادرات الجيدة الأخرى مبادرة "Operation Pin" التي نجحت في جهودها من أجل التعرف على هوية الأشخاص الذين يحاولون الحصول على المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال. و"Operation Pin" هو موقع يعرض مواد إباحية تتعلق بأطفال لكن عندما يسعى شخص إلى الحصول على تلك المادة، تُحال بيانات الاتصال الشخصية الخاصة بذلك الشخص إلى وكالة إنفاذ القانون في بلده.

#### (ب) التحالف العالمي

٧٢- من المبادرات الهامة التي أُطلقت في الفترة الأخيرة، إنشاء التحالف العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت في عام ٢٠١٢، وهو تحالف يضم ٥٢ بلداً من مختلف أنحاء العالم<sup>(٦٠)</sup>، ويهدف إلى التصدي للاعتداءات التي تقع على الإنترنت بوسائل منها تعزيز الجهود الرامية إلى التعرف على هوية الضحايا والتحقيق في الاعتداءات الجنسية التي تقع على أطفال على شبكة الإنترنت ومقاضاة المجرمين وإذكاء الوعي بالمخاطر القائمة والحد من المواد المسيئة للأطفال المتاحة على الشبكة<sup>(٦١)</sup>.

٧٣- ويشكل التحالف خطوة هامة نحو تحقيق التعاون الوثيق فيما بين البلدان، ولا سيما في مجال التحقيق ومقاضاة المجرمين والشبكات الإجرامية. ويمكن أن يؤدي التحالف دوراً إيجابياً في

(٥٩) اليوروبول والإنترنت ووكالات إنفاذ القانون في كل من أستراليا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وجمهورية كوريا وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة.

(٦٠) معظم البلدان من أوروبا وأمريكا الشمالية: أما آسيا فتمثلها تايلند والفلبين وكمبوديا، في حين أن أفريقيا يمثلها كل من غانا ونيجيريا.

(٦١) *Report of the Global Alliance against Child Sexual Abuse Online* (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٣).



مساعدة دول أخرى تسعى إلى مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت عن طريق تقديم التدريب المتخصص ووضع الإجراءات المناسبة لعمليات التحقيق. ومن المهم أن ينمو هذا التحالف ليشمل أعضاء من مختلف المناطق الجغرافية.

٧٤- وعلى أية حال، هناك فيما يبدو حيز واسع للتعاون الدولي فيما بين الحكومات. ويمكن أن يتجسد هذا التعاون مثلاً من خلال إنشاء فرقة عمل عالمية دائمة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، بما في ذلك على الإنترنت. ويمكن أن يُعهد إلى فرقة العمل بإجراء استعراضات الأقران فيما يتعلق بالسياسات والتشريعات والممارسات (الأمر الذي من شأنه أن يسمح باستكشاف الممارسات الجيدة وتحديد الثغرات القائمة) وتوجيه البلدان الأخرى في وضع التشريعات والسياسات والاستراتيجيات المناسبة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت.

#### ٧- المسؤولية الاجتماعية للشركات

٧٥- شهدت المبادرات الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات تطورات كبيرة، وذلك بالتوازي مع الجهود الطوعية التي يبذلها القطاع الخاص لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد. وللقطاع تقاليد عريقة في العمل مع الشركاء الرئيسيين المعنيين بحماية الأطفال<sup>(٦٢)</sup> الذين يقدمون مساهمات مالية هامة لمكافحة استغلال الأطفال ويوفرون الخبرة التقنية لدعم جهود وكالات إنفاذ القانون. وينبغي أن تركز الجهود خلال السنوات القادمة على تدعيم المبادرات الناجحة وتعزيز الممارسات السليمة التي تمثل للمعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (الواردة في الوثيقة A/HRC/17/31، المرفق).

#### (أ) التحالف المالي من أجل مكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية

٧٦- تنتهج شركات البطاقات الائتمانية، مثل Visa و Mastercard، منذ فترة طويلة نهجاً قوامه الامتناع عن جني الأرباح من الاستغلال الجنسي للأطفال، الأمر الذي يعكس درجة من المسؤولية الاجتماعية. وقد طوّرت هذه الشركات تكنولوجيا لكشف المعاملات المتصلة بالاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم في الجنس، إما لمنع تلك المعاملات أو لتنبه السلطات.

٧٧- واعتمدت المؤسسات المالية نهجاً يتسم بقدر أكبر من التنسيق. ففي عام ٢٠٠٦، أنشئ التحالف المالي لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية في الولايات المتحدة، وهو ائتلاف للمصارف الرئيسية وغرف المقاصة المالية. وقد تشكل هذا الائتلاف بمبادرة من المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين والمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين بناءً على التزام مشترك بمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عن طريق منع الجانب التجاري. ويغطي التحالف في الوقت الراهن ٩٠ في المائة من القطاع المالي في الولايات المتحدة<sup>(٦٣)</sup>. ومنذ إنشاء

(٦٢) انظر على سبيل المثال مركز مكافحة استغلال الأطفال وحماية الأطفال على الإنترنت ومؤسسة رصد الإنترنت في المملكة المتحدة، والمركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين في الولايات المتحدة.

(٦٣) التحالف المالي لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية، "Backgrounder". يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.icmec.org/en\\_X1/pdf/FCACPBBackgrounder1-13.pdf](http://www.icmec.org/en_X1/pdf/FCACPBBackgrounder1-13.pdf).

التحالف، سُجِّل انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في عدد المواقع الشبكية التجارية المبلغ عنها إلى المركز الوطني<sup>(٦٤)</sup>، الأمر الذي يدل على مدى فعالية العمل الذي يضطلع به هذا التحالف.

٧٨- ودفع نجاح هذا التحالف المالي بأوروبا إلى إنشاء تحالف مالي خاص بها. فقد أنشئ التحالف المالي الأوروبي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال على الإنترنت في عام ٢٠٠٩، وهو يتكون من بعض الشركات الرئيسية التي تقدم خدمات الدفع الإلكتروني وعدد قليل من المصارف. وأنشأت مناطق أخرى أيضاً آليات مماثلة خاصة بها، آخرها التحالف المالي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وينبغي لكل منطقة أن تنشئ تحالفاً يزيد شيئاً فشيئاً من صعوبة استغلال الأطفال لتحقيق فائدة مالية.

### (ب) مبادئ توجيهية خاصة بالقطاع

٧٩- تساعد المبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاع والمتعلقة بحماية الأطفال على الإنترنت التي وضعتها الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)<sup>(٦٥)</sup> في فهم الكيفية التي يمكن بها للشركات أن تتصرف تصرفاً مسؤولاً. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية خمسة مجالات رئيسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، هي: (أ) إدماج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الطفل في جميع السياسات التي تضعها الشركات وفي العمليات الخاصة بإدارة شؤونها؛ (ب) وضع إجراءات موحدة للتعاطي مع المواد المتصلة بالاعتداءات الجنسية التي تقع على الأطفال؛ (ج) تهيئة بيئة أكثر أماناً على الإنترنت تراعي سن الطفل؛ (د) تثقيف الأطفال والآباء والمدرسين في مجال سلامة الأطفال والاستخدام المسؤول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (هـ) تشجيع التكنولوجيا الرقمية بوصفها أداة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني. وتتسم المبادئ التوجيهية بالأهمية من حيث إنها تسلم بالنفوذ الذي يمارسه القطاع على المستهلك، سواء أكان من الكبار أم من الصغار. ويُشار في هذا الصدد إلى أن صناعة الإنترنت تتمتع بمكانة فريدة لتبليغ الرسائل إلى كل من الأطفال والوالدين، ولكن هذا القطاع مُطالب أيضاً بأن يكون بمثابة القناة للإبلاغ عن الحالات المشبوهة وقطع الطريق أمام المواد غير الملائمة.

٨٠- ثم إن القطاع قادر أيضاً على تعزيز الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسلامة في بيئة الإنترنت، كما أنه قادر على وضع أساليب جديدة للحفاظ على سلامة الأطفال. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك NetClean<sup>(٦٦)</sup>، وهي شركة سويدية طورت أساليب جديدة لترشيح المواد المسيئة وحجبها، بما في ذلك داخل المكاتب والفنادق<sup>(٦٧)</sup>. ولا يمكن استخدام هذه الوسائل لمنع تنزيل المواد الإباحية الخاصة بالأطفال فحسب، بل يمكن أيضاً استخدامها للكشف عن الأشخاص

(٦٤) نفس المرجع أعلاه.

(٦٥) يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي:

[www.itu.int/en/cop/Documents/bd\\_Broch\\_INDUSTRY\\_0909.pdf](http://www.itu.int/en/cop/Documents/bd_Broch_INDUSTRY_0909.pdf)

(٦٦) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر: <https://www.netclean.com/>

(٦٧) انظر: <https://www.netclean.com/en/proactive/hotel-wi-fi/overview/>

الذين يسعون إلى استدراج الأطفال ضحايا البغاء في المناطق السياحية. وأحدثت NetClean أيضاً أدوات متطورة يمكن أن تستخدمها الشرطة في الأبحاث الجنائية من أجل كشف السلوكات المسيئة والتعرف على هوية المجرمين.

٨١- وينبغي تشجيع المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التعاون مع القطاع في شكله الأوسع، الذي لا يتكون من الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت والشركات المقدمة للمحتوى فحسب، بل يشمل أيضاً مطوري التطبيقات. وفي ظل الانتشار المتزايد للأجهزة المتنقلة، فإن تطوير التطبيقات يتيح فرصاً حقيقية بقدر ما يطرح أيضاً تهديدات جديدة. فالتطبيقات يمكن أن تُستخدم لتيسير الإبلاغ عن الاعتداءات وفهم الاستغلال وإذكاء الوعي. وفي الوقت ذاته يمكنها أن تسبب أضراراً، لأنها تسمح، على سبيل المثال، بتبادل بيانات اتصال ومحتويات غير مشروعة. ولذا، يجب وضع مبادرات لا تكتفي بإشراك مقدمي خدمات الإنترنت فحسب، بل الأهم من ذلك أن تشرك هذه المبادرات مطوري التطبيقات ومضيفي المواقع الإلكترونية للتحقق من أنهم لا ينتجون أو يوزعون تطبيقات تيسر استغلال الأطفال.

## خامساً - استنتاجات وتوصيات

### ألف - استنتاجات

٨٢- سعت المقررة الخاصة، في هذا التقرير، إلى تقديم لمحة عامة عن الاتجاهات الاستراتيجية خلال فترة الثلاث سنوات لولايتها. فهي ستسعى إلى مواصلة العمل الذي بدأه المقررون الخاصون السابقون وستستكشف اتجاهات جديدة. وتنفيذاً لولايتها، ستستمر في انتهاج نهج شامل يقوم على التشاور والمشاركة ويركز على الطفل، وستبذل قصارى جهدها لضمان التنسيق والتكامل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنيين وآليات الأمم المتحدة وهيئاتها.

٨٣- وبينما يوافق عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء ولاية المقررة الخاصة، فإن تجديد الولاية المتواصل يؤكد الحاجة إلى أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لمكافحة ظاهرة متنامية هي الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم في الجنس. وزيادة الدعم المقدم للولاية أمر ضروري لضمان المتابعة الملائمة والتنفيذ الفعال للولاية خلال السنوات المقبلة.

٨٤- والأطفال هم من أكثر الفئات دراية بأمور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أجل تتيح التكنولوجيا الجديدة أمام الأطفال عدداً لا يُحصى من الفرص، لكنها تنطوي أيضاً على مخاطر وتهديدات جديدة. ومن بين السلوكات الإجرامية التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة نشر المواد المسيئة للأطفال واستغلالهم الجنسي على الشبكة. وعلاوةً على ذلك، تيسر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أشكالاً جديدة للسلوكات

الإجرامية، من قبيل البث الدفقي المباشر للاعتداءات التي تقع على الأطفال واستدراج الأطفال على الشبكة.

#### باء- توصيات

٨٥- تُسلم المقررة الخاصة بما أُحرز من تقدم كبير في السنوات الأخيرة، وتدعو في الوقت ذاته إلى اتباع نهج شمولي إزاء مكافحة جرائم بيع الأطفال واستغلال الأطفال التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة مكافحةً فعالةً. ويعني ذلك التشجيع على تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة لحماية الأطفال قوامها التشريعات المناسبة، والكشف والإبلاغ، ومقاضاة المجرمين، وإعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم، ووضع برامج وقاية وحماية بمشاركة الأطفال، والمشاركة النشطة لقطاع الشركات التجارية، والتعاون الدولي الفعال.

٨٦- ولهذا الغرض، توصي المقررة الخاصة باتخاذ الإجراءات الواردة أدناه.

#### ١- على المستوى الوطني

٨٧- تدعو المقررة الخاصة جميع الدول إلى القيام بما يلي:

(أ) التصديق على جميع الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة، وإنشاء أطر عمل قانونية واضحة وشاملة تراعي التطورات التكنولوجية بوسائل منها على وجه الخصوص اعتماد قوانين تحظر جميع أشكال بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي على الإنترنت، وتُجرّم المواد المسيئة للأطفال والأفعال المتصلة بإتاحة المواد المسيئة للأطفال، كما تُجرّم الإغواء ومشاهدة الاعتداءات التي تقع على أطفال عن طريق البث الدفقي المباشر على الشبكة، والإعلانات المتصلة ببيع الأطفال، وتيسير بغاء الأطفال، بما في ذلك إنشاء وصيانة مواقع شبكية تروّج لبغاء الأطفال؛

(ب) التحقق من أن التشريعات الوطنية لا تُجرّم الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي؛

(ج) دعم إنشاء وصيانة خطوط تقديم خدمات المساعدة والخطوط الساخنة للإبلاغ عن حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم في الجنس؛

(د) ضمان وصول الأطفال الميسّر إلى آليات تراعي خصوصيتهم من أجل التقاضي والإبلاغ؛

(هـ) اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان بناء قدرات المهنيين ذوي الصلة وتزويدهم بالتدريب المتخصص من أجل التعرف على جرائم بيع الأطفال واستغلال الأطفال في الجنس التي تيسرها التكنولوجيا الجديدة والتصدي لها وتعزيز تلك الإجراءات، والتشجيع على انتهاج نهج يراعي خصوصيات الأطفال لدى التعاطي مع الأطفال الضحايا؛

(و) ضمان تقديم ما يلزم من دعم ومشورة لمساعدة الأطفال الذين يشاركون في الإجراءات القضائية الجنائية في جميع مراحل الإجراءات؛

(ز) ضمان وصول الأطفال الضحايا إلى سبيل للانتصاف، بما في ذلك المساعدة على جبر ما لحق بهم من ضرر على نحو فوري ومناسب، باستخدام آليات التعويض الحكومي عند الاقتضاء؛

(ح) إجراء أبحاث للتعرف على الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي على الإنترنت وعلى الضحايا الممكنين لهذه الجرائم، مع مراعاة جميع أشكال الاستغلال الجنسي ونوع جنس الضحايا والمجرمين والفئات العمرية التي ينتمون إليها، بغية الحصول على صورة شاملة عن الظاهرة وعن المخاطر التي يواجهها الأطفال؛

(ط) إنشاء نظام موثوق وموحد للمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة؛

(ي) إشراك الأطفال والشباب وتمكينهم عن طريق استخدام التكنولوجيا الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي، وتشجيعهم على تقاسم الأفكار والمعارف بشأن السلوكيات الاستغلالية وسبل إنائها، وعلى الإبلاغ عن أي سلوك مشبوه، ومراعاة ما يقدمونه من اقتراحات في وضع استراتيجيات الوقاية والحماية.

## ٢- على المستوى الدولي

٨٨- تدعو المقررة الخاصة المجتمع الدولي إلى إعداد استجابة عالمية منسقة، عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) إنشاء إطار قانوني عالمي شامل لمنع وحظر بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي على شبكة الإنترنت وتوفير الحماية للأطفال؛

(ب) تقاسم المعلومات المتصلة بالأطفال الضحايا والمجرمين وتحديثها، والحصول على أدلة رقمية لإجراء تحقيقات فعالة ومقاضاة المجرمين والشبكات الإجرامية المسؤولين عن بيع الأطفال واستغلالهم في الجنس؛

(ج) دعم التحالفات، من قبيل فرقة العمل العالمية للقضايا الإلكترونية والتحالف العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت، من أجل التعاون الفعال في التحقيقات وفي مقاضاة الشبكات الإجرامية والمسؤولين عن تلك الأفعال؛

(د) إنشاء فرقة عمل عالمية دائمة لتوحيد الممارسات والإجراءات وتقاسم الخبرات والنهوض بالممارسات السليمة وتقديم المساعدة إلى الدول من أجل وضع تشريعات وسياسات واستراتيجيات وطنية تهدف إلى مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت مكافحة فعالة؛

(هـ) إنشاء وصيانة قاعدة بيانات عالمية موحّدة للصور المتعلقة بالاعتداءات الجنسية التي تقع على الأطفال، مع تقييد نفاذ القطاع الخاص إلى تلك القاعدة تيسيراً للكشف عن السلوكات الاستغلالية والتعرف على هوية الضحايا والمجرمين؛

(و) الإعلان عن يوم دولي "من أجل إنترنت أكثر أماناً"، بوصفه يوماً عالمياً لإذكاء الوعي بقضايا السلامة على الإنترنت، بما في ذلك إتاحة معلومات عن الاستغلال الجنسي للأطفال الذي تيسره التكنولوجيا الجديدة وعن سبل مكافحته.

٣- فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

٨٩- تؤكد المقررة الخاصة أهمية تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تنشط في مجال تقديم خدمات الإنترنت والشركات المقدمة للمحتوى وشركات الاتصالات والشركات المالية ووسائط الإعلام من أجل تعزيز سلامة الطفل على الإنترنت. وتشجع المقررة الخاصة قطاع الأعمال على تطوير تطبيقات للأجهزة المتنقلة تسمح للأطفال بالإبلاغ عن حالات الاعتداء والاستغلال الجنسيين، وعلى كفالة أن تلك التطبيقات لا تيسر الاستغلال الجنسي للأطفال.